اذ لم يكن الوجود متعلقا بالفاعل كيف اتفق
ليظهر من ذلك ان التعلق حاصل في جميع اوقات
هذا الوجود او في وقت حدوثه فقط فان مطلوبه
يتم بذلك فبيّنه في هذا الفصل ولما ظهر ان سبب التعلق
هو الوجوب بالغير ظهر ان الواجب سواء كان دائما
او غير دائم متعلق بالغير في وجوده ما دام موجودا
وهذا مطلوب الشيخ اما البحث عن ان علة الحاجة
هو الامكان ام هو الحدوث وكان المحدث
محتاجا في جميع اوقات وجوده لم يكن للشيخ
ههنا بضار كما صرح به في اخر الفصل ولو كان هو
الامكان وكان الممكن غير موجود وغير متعلق
بالفاعل لم يكن بنافع له فلذلك لم يتعرض الشيخ
لهذا البحث واما قوله يعني قول الامام انه لم يبين ان
الدائم لا يفتقر الى مؤثر ام لا فليس بشيء لانه بين
ان الواجب بالغير لا ينافي الدوام ولزم عليه التعلق بالغير

هو الوجوب بالغير فالدائم ان كان واجبا بغيره
كان مفتقرا والا فلا وهذا القدر كاف بحسب غرضه
ههنا انتهى كلامه والتفصيل المشبع في هذا المقام
في رسالتنا المعمولة في تحقيق ان التعلق للغير فيم
وان الحاجة اليه بم وبيان ان الخلاف بين الحكماء و
المتكلمين في الموضعين وان الحدوث المذكور في
احدهما بمعنى وفي الآخر بمعنى آخر فمن رام التفصيل
فلينظم تلك الرسالة في سلك المطالعة ثم
ان الفاضل المذكور قال في تلخيص المحصل اما ذهب المتكلمون
الى ان القديم يستحيل استناده الى الفاعل لا لقولهم
علة الحاجة هي الحدوث فان هذا القول مختص ببعضهم
لكن لقولهم بان ما سوى الله تعالى وصفاته محدث
ويرد عليه ان قولهم انما يمنع وقوع استناد
القديم الى الفاعل واما استحالة ذلك الاستناد
فلا يقتضيه القول المذكور انما المقتضي لها على ما قررنا قبل هذا

Copyright © King Saud University